سبل مواجهة العولمة الإقتصادية

الدكتــور: ناصر مراد
قسم العلوم التجارية
جامعة البليــدة

الملخــص

شهد الاقتصاد الدولي عدة تحولات و التي أدت إلى تغيير جوهري في البيئة التي تعمل فيها الدول و تهديد مصير الدول خاصة تلك الأقل تقدما، ومن أبرز تلك التحولات تكمن في سقوط النظام الإشتراكي سنة 1991 ومن حينها أصبح العالم يشهد عدة تغيرات تحت تأثير توسع و تدعيم نفوذ النظام الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. و في السنوات الأخيرة أصبحت العولمة من أكثر المفاهيم تداولا لما أفرزته من آثار وفرضته من تحديات بالإضافة إلى تزايد حدتها و تعدد مظاهرها.

تناول البحث تشخيص مفهوم العولمة من خلال إبراز مظاهر وخصائص العولمة، بعد ذلك قمنا باستكشاف الإيجابيات و العوامل التي تدعم العولمة بالإضافة إلى مختلف التحديات التي يواجهها الإقتصاد الوطني في ظل العولمة، و في الأخير قدمنا بعض العوامل التي تعمل على مواجهة تحديات العولمة.

المقدمـــة

تعتبر العولمة من أبرز الظواهر في التطور العالمي على جميع المستويات: الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والسياسية. و يرجع الإهتمام المتزايد للعولمة إلى التحولات الكبيرة التي يشهدها الإقتصاد الدولي والتي أدت إلى تغيير جوهري في البيئة التي تعمل فيها الدول و كذلك إلى تهديد مصير الدول خاصة تلك الأقل تقدما. و السؤال الذي نطرحه هو: كيف يمكن مواجهة تحديات العولمة الإقتصادية؟

و لمعالجة هذه الإشكالية سنتطرق في هذه الدراسة إلى العناصر التاليـــة:

- تشخيص ظاهرة العولمة
- إيجابيات العولمة
- تحديات العولمة
- آليات مواجهة تحديات العولمة

أولا: تشخيـــص ظاهـــرة العولمـــة

رغم رواج مصطلح العولمة بشكل واسع إلا أنه يوجد تباين فـــي تحديـــد مفهومها و تقييمها، و تبرز العولمة في إطار العلاقات الدوليـــة مـــن خـــلال تحقيق درجة عالية من المنافسة وسرعة انتشـــار المعلومـــات والمكتســـبات العلمية والتقنية، كما تعكس العولمة سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصـــادية والتي تتضمن تحرير الأسواق و خوصصة القطاع العام وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها خاصة في المجـــال الاجتمـــاعي، والتقـــدم التكنولـــوجي والانتشار الواسع للمبيعات والإنتاج والاستثمار مما يشـــكل إعـــادة صـــياغة للتقسيم الدولي للعمل. ويمكن تعريف العولمة (ظاهرة تعكس تعجيلا وترسيخا لظاهرة التدويل من خلال إرتقاء في وتيرة الحركية الدوليـــة للموارد ضـــمن

تصاعد وتكثيف للمنافسة)[1]، ويتمثـــل التـــدويل فـــي الانفتـــاح التـــدريجي للاقتصادات الوطنية على المبادلات التجارية والأموال الخارجيـــة. وتشـــكل العولمة المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث بعد الحرب العالمية الثانيـــة ظهرت التجارة الدولية ثم في السبعينات برز الإندماج المالي الدولي، أما في الثمانينات تشكلت العولمة و التي أصبحت الســـائدة فـــي العصـــر الحـــالي. وتشرف على عملية العولمة ثلاث منظمات دولية (الثالوث الذي يقود العالم) هي: منظمة التجارة العالمية **(O.M.C)** والتي تعمل على عولمة التجارة مـــن خلال تحرير الأسواق، و الصندوق النقد الدولي **(F.M.I)** والذي يعمل علـــى عولمة التمويل من خلال تحرير رؤوس الأموال، بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء و التعمير **(B.I.R.D)** و الذي يعمل على عولمة الإستثمار من خـــلال تحديد السياسات الهيكلية المتعلقة بالإستقرار البنيوي و التحتي للبلد.

و تتميز العولمة بظاهرتين، فمن جهة تعتبر مجموعة من العمليات التـــي تشمل معظم أنحاء العالم أي البعد المكاني للعولمة إذ تعمل على تقليل المسافة الإقتصادية بين الدول. و من جهة ثانية تتضمن زيـــادة مســـتويات التفاعـــل و الترابط بين المجتمعات و الدول أي كثافة و سرعة التعامل.

و يمكن أن ننظر إلى العولمة من جانبين أولهما إيجابي و الآخر سلبي، فمن حيث أنها ظاهرة حضارية جاءت نتيجة لدخول العالم في عصر ثورة تقنيات الإتصال والمعلومات و الثورات الإلكترونية التي أدت إلى تقلص العالم إلـــى قرية صغيرة بفضل سرعة المواصلات و تدفق المعلومات وسرعة الحصول عليها بواسطة الإنترنيت و البريد الإلكتروني، على هـــذا الأســـاس تعتبـــر العولمة ظاهرة إيجابية بحيث تعمل على تسخير العلم فـــي خدمـــة الإنســـان والحضارة. لكن إذا نظرنا إلى العولمة من الناحية الإيديولوجية فهي تعتبـــر

مشروعا إيديولوجيا يهدف إلى تعميم النظام الليبرالي على كافة بلدان العالم بكل الوسائل المشروعة و غير المشروعة، لذا فهي تكرس الهيمنة الأمريكية على العالم في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. في هذا المجال تعمل العولمة على مايلي[2]:

- تسعى إلى محو الخصوصية الثقافية للشعوب غير الغربية.
- تعتبر نظرة أحادية تعسفية تنطوي على نزعة للهيمنة و السيطرة على كل شيء في السياسة و الإقتصاد والثقافة و الهوية.
- تعتمد على الإستغلال وسلب ثروات الآخرين بطرق غير مشروعة تعتمد على الغش و المضاربة و الظلم.
- التركيز على فلسفة الربح والبقاء للأقوى، بالمقابل تبتعد عن القيم الأخلاقية التي تدعو إلى المساواة و العدالة في التعامل ومراعاة الشرائح الضعيفة في المجتمع.

يتضح مما سبق أن العولمة تعتبر شكل من أشكال الإستعمار غرضها السيطرة و الهيمنة على ثروات الدول الضعيفة. كما أن الدخول في العولمة ليس أمر حتمي أي عدم صحة نظرية حتمية العولمة. كما أن الإنضمام في منظمة التجارة العالمية ليس إجباري، في هذا المجال يصرح رئيس جمهورية الصين الشعبية أن النمو الإقتصادي و الإجتماعي في الصين سوف يستمر سواء إنضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية أو لم تنضم. و على هذا الأساس يجب على الدول العربية أن تتخذ مواقف تحفظ لها خصوصيتها الإقتصادية وهويتها الثقافية و سيادتها الوطنية من دون أن تنعزل تماما عن العالم.

إن الأخذ بالتقنيات الحديثة أمر لا يرفضه الإســـلام و هـــو شـــيء إيجـــابي و حتمي، لكن العولمة تختلف عن الحداثة، فالعولمة هـــي التبعيـــة الكاملـــة للولايات المتحدة الأمريكية. و بناءا على ما سبق نضع الملاحظات التالية:

- ليست العولمة دعوة للتعاون الدولي على أساس العدالة بين كافة الشـــعوب و لكنها دعوة إلى وجود عالم أحادي يتبـــع نمـــوذج التطـــور الرأســـمالي الليبرالي.
- ليست العولمة مشروعا علميا محايدا بل هي مشروع إيـــديولوجي مـــذهبي لتبني النموذج الغربي الأمريكي في كل أشكاله و جوانبه.
- ليست العولمة ضرورة حتمية على جميع الشـــعوب بـــل يمكـــن للدولـــة الإنخراط أو عدم الإنخراط في العولمة و ذلك حسب موضعها و مصالحها الخاصة.
- تعتبر العولمة مشروعا حضاريا يهدف إلى فرض النموذج الغربي في كل أبعاده على العالم قصد الهيمنة العالمية و تفوق الحضارة الغربية على الحضارات المنافسة كالحضارة الإسلامية و الصينية، **إن** السعي إلى تحقيق التنمية و المحافظة على الإستقرار الداخلي و الخارجي من خلال العولمة مهمة صعبة جدا، بحيث أن العولمة تعد المشاركين بالنمو في التجارة و في الإستثمار الدولي إلا أنها تزيد من مخاطر عدم الإستقرار و التهميش[3].

ثانيا: إيجابيـــات العولمـــة

تسمح العولمة الوصول إلى المعرفة الشاملة و بالتـــالي إدراك و متابعـــة المستجدات التي يشهدها العالم، وكذلك تحقيـــق الشـــفافية الكاملـــة بفضـــل المعلومات الغزيرة و السريعة التي توفرها شبكات الأخبار و أجهزة الإتصال

المتطورة، بالإضافة إلى تحقيق درجة عالية من التطور القائم على إستقطاب قوى الإستثمار العالمية و الإستفادة من وسائل الإنتاج المتقدمة. كما تقوم العولمة بالإنتخاب الإنتقائي للمتفوقين إذ تعمل على تحفيز الأخرين من أجل تحقيق مزيد من التفوق بحيث تعمل التكنولوجيا و التقنية الحديثة على تشجيع الإنتاج و الإنتاجية كما تسمح بتحقيق جودة عالية و بأقل تكلفة ممكنة. بالإضافة إلى ذلك تعمل العولمة مايلي:

- تشجيع الإختراع و البحث و التطوير و إكتشاف الجديد.
- زيادة الإرتباط بين الشعوب و الدول و الحكومات و المنظمات والشركات.
- تجنب حدوث الأزمات الإقتصادية من خلال تفادي حدوث نقص نتيجة للندرة أو حدوث تكدس نتيجة للفائض.
- ظهور تجمعات و تكتلات و ما تملكه من مزايا تنافسية عالية.
- إيجاد سوق عالمي واسع النطاق سواء من أجل تصريف سلع المنتج أو الإختيار الواسع للمستهلك إيجاد وسائل دفع فعالة متمثلة في الأموال الإلكترونية.

و توجد عدة عوامل تدعم العولمة من خلال الدور الهام الذي تؤديه و التي تتمثل فيما يلي:

- شبكة الأنترنيت: تؤدي شبكة الأنترنيت دورا رئيسيا في توحيد العالم، و في زيادة ترابطه و إتصاله من خلال تطوير الطرق و الوسائل التي يتواصل بها الأفراد، و بفضل الأنترنيت تلاشت حدود الزمان و المكان و أصبح من الممكن لأي فرد في أي مكان و في أي زمان أن يتعمال مع الشركات ذات المواقع على الشبكة.

- التجارة الإلكترونية: يمكن تعريف التجارة الإلكترونيـــة بأنهـــا تبـــادل تجاري يتم عبر شبكة الأنترنيت، فهي تسمح بتجاوز لقيـــود المكـــان و الزمان و بالتالي زيادة وحدة العالم و فتح آفاق جديـــدة للمعـــاملات الدولية. و من أهم مزايا التجارة الإلكترونية ما يلي[4]:

- سهولة الحصول على المعلومات و توافرها بالحجم الكبير مما يؤدي إلـــى تعزيز الصلة بين أطراف العمليات التجارية.
- سهولة الإتصال مع تخفيض تكلفته بحيث تتم المبادلة التجارية في أي مكان من العالم عن بعد دون ضرورة التنقل للمعاينة أو للدفع.
- عدم وجود الحواجز و القيود الطبيعية و الحدود السياسية و الإدارية ممـــا يسهل حركة المبادلات الدولية و يزيد فعاليتها.
- تسمح للمتعاملين فيها على توسيع أسواقهم و معاملاتهم و الحصول علـــى مصادر دخل جديدة و بالتالي تصبح أداة تنمية فاعلة.

- المنظمات غير الحكومية: هي تلك المنظمات التي يؤسسها الأفـــراد مـــن أجل إبراز رأي عام تجاه القضايا العالمية مثل حقوق الإنســـان و حمايـــة البيئة و مكافحة الفساد.
- التغطية الإعلامية الكونية: تؤدي الشبكات الإعلامية الإخبارية مثل **CNN** **MBC**، **BBC** وظيفة إتصالية كبرى إذ تنقل الأحداث إلى أي مكان فـــي العالم، و لقد أصبح العالم بفضل التغطية الإعلامية الكونية مجـــرد قريـــة صغيرة سكانها متقاربون كل منهم يعرف ما يحدث لدى الغير.
- شبكة الإتصالات العالمية: لقد أصبح العالم بأسره خاضع لسيطرة شبكات كثيفة من الإتصالات سواء من خلال المحطـــات الفضـــائية التلفزيونيـــة

أو الإتصالات عبر الأقمار الصناعية أو إستخدام أنظمة الهواتف النقالة. مما أدى إلى تقوية إرتباط سكان العالم ببعضهم البعض رغم إختلاف أماكنهم.

ثالثا: تحديات العولمة

في ظل العولمة يواجه الإقتصاد الوطني عدة تحديات والتي تهدد مجمل النظام الإقليمي العربي حيث من أهم تداعيات العولمة سعيها لتجاوز الهويات القومية والوطنية والتي ليست في صالح الدول النامية. كما تفرض على هذه الدول فتح أسواقها بالكامل أمام منتجات الدول المتقدمة، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي في أراضيها، وتحرير كامل للتدفقات المالية في صالح الدول المتقدمة وذلك بسبب تفوقهم في تمركز رأس المال والإنتاج والإعلام وتتضمن العولمة إقامة نموذج مغاير لمفهوم المواطنة بحيث يسعى إلى الحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة . في هذا السياق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تسخير العولمة لصالحها من خلال المشروع الساعي لتوحيد العالم في إطار رأسمالية السوق، وتفكيك الاقتصادات الوطنية.

تؤثر العولمة على الاقتصاد الوطني ظرفيا وبنيويا، فعلى مستوى الظرفية الاقتصادية أصبح الوضع يؤثر على التوازنات الكلية للدولة، وتغير مفهوم العائق الخارجي الذي كان مرتبطا من قبل بمستوى العجز التجاري فأصبح خلال الثمانينات يرتبط بالاختلالات المالية، ومن بينها عائق المديونية الذي أثر على السياسات الاقتصادية الوطنية، ففرض على الدول أن تحد من تدخلاتها وأن تفتح المجال للخوصصة من أجل الحصول على موارد مالية واستقطاب رؤوس الأموال الخاصة قصد استثمارها. لذلك ساهمت العولمة

في الحد من استقلالية السياسات الاقتصادية الوطنية في مختلـف المجـالات – التجارة الخارجية، الجمارك، السياسة النقديـة والماليـة والضـريبية –. أما على المستوى البنيوي نجد أن المبادلات التجارية والماليـة أساسـا بـين الدول المتطورة التي تتبادل اقتصاداتها سلعا وخدمات متجانسة تتسم بالكثافـة التكنولوجية العالية، لذلك تغير منطق التبادل بحيث أصـبح لا يسـتند علـى الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، بل على مدى سيطرة الدولـة علـى عنصـر الابتكار التكنولوجي والعلمي، وعلى أساسها تقاس القدرة التنافسية للمركبـات الإنتاجية الوطنية وساهمت التكنولوجيا الجديدة في إيجاد منتجـات وسـيطة حلت محل بعض الخامات الطبيعية والذي أدى إلى تـدهور أسـعار المـواد الأولية ومواد الطاقة مما أدى إلى تضاؤل أهمية البلدان النامية في التجـارة الدولية، ضف إلى ذلك فإن هذا التحول الناتج عن الثروة العلمية التكنولوجية دفع بالدول الصناعية إلى التركيز على الصناعات ذات الاسـتخدام الأكثـر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات على حسـاب الصـناعات الأخـرى الأكثـر استخداما للمواد الأولية الخامة والوقود والعمالة، مما أدى إلـى الانخفـاض النسبي لأهمية الصناعات الاستخراجية وتراجع موقعها في التجارة العالميـة في مقابل ارتفاع أهمية الخدمات[5].

وتتميز العولمة بقوة التداخل والاندماج، إذ تتـداخل القضـايا المحليـة بالقضايا الدولية، مما يقلل من قدرة الدول الناميـة علـى اتخـاذ سياسـات اقتصادية مستقلة، لما تمارسه الهيئات الدولية من ضغوطات قصـد الالتـزام بقواعد السوق التي ليست بالضرورة في صالح هذه الدول. وفي ظـل هـذا الواقع الجديد يتزايد دور العامل الخارجي فـي تحديـد مصـير الأطـراف الوطنية.

ولقد تفرز مستلزمات العولمة تناقضات داخل المجتمعات فهي تفرض على الحكومات الحرص على الحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية من أجل تقوية التنافسية الشمولية للاقتصادات الوطنية على حساب المطالب الإجتماعية مما يؤدي إلى معارضة التوجه نحو العولمة. ففي سنة 1995 شهدت فرنسا أزمة إجتماعية من مظاهرها تمرد المجتمع الفرنسي ضد العولمة نتيجة القرارات التوازنية للحكومة في ميدان الضمان الاجتماعي.

وسيؤدي تحرير التجارة إلى تفكيك البنية الاقتصادية للدول الضعيفة في العلاقات الاقتصادية الدولية، أما الدول المتقدمة فسيساهم في تحريك عملية النمو. وهذا ما أكده السيد ميشال كمديسيس – المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي– بقوله: (تمكنت البلدان النامية بواسطة الارتفاع السريع في وارداتها من منع هبوط اقتصادي أشد في العالم الصناعي. والواقع أنها أصبحت في حد ذاتها عاملا محركا للنمو)[6]. كما أن الكثير من متغيرات الأزمة في الدول المتخلفة هي في المقابل أدوات تصحيح تستخدمها الدول المتقدمة للتقليص من مشاكلها، فمثلا يستخدم التضخم كآلية لتصحيح انخفاض معدلات الربح، إذ يؤدي التضخم دور مصحح لحركة الأسعار لتتمكن المؤسسات من الاحتفاظ بمعدلات ربح مرتفعة وهكذا تصبح الدول النامية ضحية النتائج السلبية للعولمة[7].

في ظل العولمة يواجه النظام الإقتصادي خطر التفكيك على المستوى الجزئي وكذلك الكلي، فالعولمة ترفض إحتكار الدولة لأجهزة الإتصال و الإعلام والثقافة، بالمقابل تحرص على الخوصصة وحرية التجارة الخارجية وحرية تدفق رؤوس الأموال. إن حرية التجارة بين أطراف غير متكافئة بين الدول الأوروبية المتقدمة و الدول النامية الأقل تقدما سوف يؤدي إلى

التبعية و القضاء على الصناعات التحويلية عن طريق فتح المجال لإستيراد السلع المصنعة و يترتب على ذلك زيادة حدة الفقر و تفشي البطالة. بالإضافة إلى ذلك تعمل العولمة على ما يلـــي:

- سحق الهوية الوطنية المحلية وإعادة تشكيلها في إطار هوية عالمية أي الإنتقال بها من الخصوصية إلى العمومية.
- سحق الثقافة والحضارة الوطنية وإيجاد شكل جديد من أشكال الثقافة العالمية، وهو ما تؤديه وسائل الإعلام المختلفة من خلال الأقمار الصناعية.
- سحق المصالح الوطنية خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة ويتضح ذلك جليا في القضاء على المشروعات المحلية بحيث إنعدام القدرة التنافسية للصناعة الوطنية سيؤدي إلى تقليص الإنتاج الوطني و توقفه إذا زادت خسائر المنتجين، و بالتالي تسريح العمال و تفاقم حدة البطالة.
- تحول في نمط الإستهلاك نتيجة غزو المنتج الأجنبي للسوق المحلية.
- تعتبر العولمة نظرة أحادية تعسفية تنطوي على نزعة للهيمنة و السيطرة على كل شيء في السياسة و الإقتصاد و الثقافة و الهوية.
- تعتمد على الإستغلال و سلب ثروات الآخرين بطرق غير مشروعة تعتمد على الغش و المضاربة و الظلم.
- التركيز على فلسفة الربح و البقـــاء للأقوى، بالمقابل تبتعد عن القيم الأخلاقية التي تدعو إلى المساواة و العدالة في التعامل و مراعاة الشرائح الضعيفة في المجتمع.

- السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سلطتها وتأثيرها ذو النفوذ القوي على الكيانات المحلية الضعيفة وتسحقها وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها[8].
- زيادة الفجوة القائمة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة، وإزدياد الأغنياء ثراء و الفقراء بؤسا.

يتضح مما سبق خطورة العولمة مما يقتضي ضرورة مواجهتها والتصدي لها بوسائل فعالة و وفق إستراتيجية واعية.

رابعا: آليـــات مواجهة تحديات العولمة

للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة يجب تطبيق الحماية الفعالـــة التـــي تراعي الخصائص التالية:

– أن تكون حماية مؤقتة أي لا تستمر إلى الأبد.

– أن تكون نسبية أي تمثل نسبة من تكلفة إنتاج الســـلع بحيـــث إذا تغيـــرت التكلفة يتغير تلقائيا مقدار الحماية الممنوحة.

– أن تكون حماية متدرجة أي متناقصة عبر الزمن حتى تزول بعـــد فتـــرة معينة.

– يجب ربط الحماية والدعم ببرنامج وطني لتطـــوير المنتجـــات ولزيـــادة الإنتاجية، خاصة من خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ونشير أن الحماية لا تعالج أي مشكلة بذاتها، بل تمنح الدولـــة التـــي تحمـــي وتدعم إنتاجها فرصة لتحسين الإنتاج والإرتفاع بمستوى القدرة التنافسية لذلك تعتبر الحماية كأداة يجب حـــسن استخدامها في مرحلة إنتقالية للعولمة.

ومن تداعيات العولمة الثورة في مجال المعلومات والاتصال، التي تؤثر فـــي العلاقة بين العمل و رأس المال، مما يستدعي الكشف عـــن أشـــكال جديـــدة للتغير الاجتماعي. وتتطلب الثورة التكنولوجية الحديثـــة أن يســـيطر عليهـــا اجتماعيا، أي يجب على علاقات الإنتاج أن تستوعب التغيير الذي تـــم فـــي وسائل الإنتاج وتنظيم العمل وبالتالي يجب مواكبة التطور الاجتماعي حيـــث لم يصبح التقدم الاجتماعي مفهوما موازيا للتقدم التكنولوجي، لـــذلك ســـتكون النتائج المترتبة على التقدم التكنولوجي مضرة للمجتمع وللقيم الإنسانية[9].

و لمواجهة تحديات العولمة يجب مراعاة ما يلـــي:

- ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي و أصالة الأمة.
- يجب على الحكومات المحلية الحفاظ على سيادتها و إقتصـــادها الـــوطني و ذلك باتباع أسلوب التنمية الموجه الذي يلجأ إلى التكامل مـــع الأســـواق العالمية.
- يجب على كل إقتصاد أن يصنع فرص نجاحه إعتمـــادا علـــى ذاتـــه فـــي الأساس، إذ تعتمد التنمية على القدرة على التفاعل في السوق العالمية وفق طبيعة العلاقات التي تسود فيه[10].
- ضرورة تحسين كفاءة التسيير في كل مســـتوياته خاصـــة فـــي المؤسســـة الإنتاجية لما له من دور حيوي في الإستعمال العقلاني للمـــوارد المتاحـــة و تحسين مردودية الإنتاج.
- يجب أن تنصرف السياسة الاقتصادية الوطنية إلى تعزيـــز قـــدرة الســـلع المحلية على المنافسة الفعالة في الأسواق العالميـــة ويتوقـــف ذلـــك علـــى التركيبات الداخلية التي تعزز الإنتاجية والتنافسية النوعية والسعرية للســـلع المحلية وخاصة في مجال الصناعة التحويلية.

- يجب على سلطات الدول النامية أن تدعم المنتوج الوطني بتشجيع المنتجين و تهيئة الظروف و الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج والإرتقاء به نوعيا، و تربية المجتمعات على إحترامه و الإقبال عليه[11].
- يجب تحقيق قفزة نوعية في مجال التطور التكنولوجي بحيث تؤدي التكنولوجيا الدور الرئيسي في التكيف الاقتصادي الهيكلي وفي المنافسة والسباق العالمي. ضف إلى ذلك فإن تدهور موازين القوى بين العرب وإسرائيل يرجع إلى الفارق في مستويات التطور التكنولوجي.
- يجب الإستخدام الواسع لأحدث المبتكرات و الوسائل التقنية في الإنتاج، و إتباع نظام تعليمي قادر على إستيعاب هذه التقنيات المتقدمة.
- يجب أن تتمتع الاستثمارات الأجنبية بتكنولوجيا عالية، مع ضمان فرص التعلم والاحتكاك من خلال صور مختلفة للشراكة في ملكية وإدارة المشروعات.
- يجب الانتقال من استراتيجية دفاعية إلى استراتيجية هجومية، والتي تسعى للحصول على نصيب كبير ومتزايد من الأسواق القومية ومن فرص الاستثمار والتكنولوجيا وموارد التراكم الأكبر التي توجد في المحيط الدولي.
- يجب التركيز على التنمية البشرية فالفوارق بين تنافسية وإنتاجية الأمم ومعدلات تطورها ناتجة عن الفوارق في مستويات التعليم والصحة وتدريب القوى العاملة. لذلك يجب إعادة صياغة دور الدولة بحيث تركز على التنمية البشرية في مقابل تخفيفها من أعباء إدارة المشروعات الاقتصادية من خلال عملية الخوصصة.
- يجب على الدول العربية توظيف ثرواتها في التنمية والتطوير بدلا من توظيفها خارج الوطن العربي ولغير صالح الإنسان العربي.

- يجب تعزيز وتكاثف الجهود والطاقات والتنسيق فيما بين الدول العربيـــة، ففي ظل العولمة تتعاظم الحاجة إلى تكوين تكتل تجاري واقتصادي عربـــي في إطار الوطن العربي قصـــد تـــدعيم التعـــاون العربـــي فـــي مختلـــف المجالات[12].

الخاتمـــة

تعتبر العولمة مشروعا حضاريا يهدف إلى فرض النموذج الغربي في كل أبعاده على العالم قصد الهيمنة العالمية و تفـــوق الحضـــارة الغربيـــة علـــى الحضارات المنافسة كالحضارة الإسلامية و الصينية، و للعولمـــة جـــانبين أولهما إيجابي و الأخر سلبي، فمن حيث أنها ظاهرة حضارية جاءت نتيجـــة لدخول العالم في عصر ثورة تقنيات الإتصـــال و المعلومـــات و الثـــورات الإلكترونية التي أدت إلى تقلص العالم إلى قريـــة صـــغيرة بفضـــل ســـرعة المواصلات و تدفق المعلومات و سرعة الحصول عليها بواسطة الإنترنيـــت والبريد الإلكتروني، على هذا الأساس تعتبر العولمة ظاهرة إيجابيـــة بحيـــث تعمل على تسخير العلم في خدمة الإنسان و الحضارة. لكن إذا نظرنـــا إلـــى العولمة من الناحية الإيديولوجية فهي تعتبر مشروعا إيديولوجيا يهدف إلـــى تعميم النظام الليبرالي على كافة بلدان العالم بكل الوسائل المشروعة و غيـــر المشروعة، لذا فهي تكرس الهيمنة الأمريكية على العالم في إطار ما يســـمى بالنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيـــة. إن الـــدخول فـــي العولمة ليس أمر حتمي بل على الدول الخيار في تبنيها أو رفضـــها حســـب مصالحها الخاصة. و تعتبر العولمة ظاهرة خطيرة بحيث سلبياتها أكثر مـــن إيجابياتها إذ تعمل على إستلاب الدول العربية ثقافتهـــا و هويتهـــا الفكريـــة و الدينية تحت شعارات براقة. و لا تستطيع الدول العربية مواجهة أخطـــار

العولمة و تحدياتها إلا بالإتحاد و التكامل في جميع المجالات خاصة في التعليم و الإعلام و الإقتصاد. بالإضافة إلى ذلك يجب تحديد جديد لدور الدولة التي تصبح مطالبة بتطوير القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي الوطني وذلك بتطوير أسواق العمل الاستراتيجي والتدخل في جميع العناصر الفاعلة لتقوية تنافسية المشروعات قصد تحسين قدرة الإقتصاد الوطني و مواجهته لأخطار العولمة.

الهوامـــش

1- فتح الله ولعلو [1996]، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، ص .19
2- زكرياء بشير إمام [2000]، في مواجهة العولمة، روائـــع مجدلاوي، عمان، ص 181
3- محمد داواس [2001]، إفريقيا تواجه تحديات العولمة، فـــي مجلـــة التمويل و التنمية، المجلد 38، العدد 4، ص 4.
4- محسن أحمد الخضيري [2001]، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيـــل العربية، القاهرة، ص 115
5- عبد المجيد قدي [1997]، "الأزمة الاقتصادية العالمية و واقع دول العالم الثالث" المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 35، رقم 2، الجزائر، ص .447
6- صالح صالحي [1999]، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، في مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر، ص .118
7- عبد المجيد قدي [1997]، مرجع سابق، ص .450
8- محسن أحمد الخضيري [2001]، مرجع سابق، ص .167
9- سمير أمين وآخرون، [1999]، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة البحوث العربية، القاهرة، ص .62
10- بثينة حسنين عمارة [2000]، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين، القاهرة، ص .25
11- محمد مقدادي [2000]، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، دار فارس للنشر و التوزيع، بيروت، ص 197.

12-إبراهيم العيسوي[2000]، "دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية"، في مجلة المستقبل العربي، العدد 254، بيروت، ص 100.

المراجـــع

1- إبراهيم العيسوي [2000]، " دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية"، في مجلة المستقبل العربي، العدد 254، بيروت.

2- بثينة حسنين عمارة [2000]، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين، القاهرة.

3- زكرياء بشير إمام [2000]، في مواجهة العولمة، روائع مجـــدلاوي، عمان.

4- سمير أمين وآخرون، [1999]، العولمة والتحولات المجتمعيـــة فـــي الوطن العربي، مكتبة البحوث العربية، القاهرة.

5- صالح صالحي [1999]، "ماذا تعرف عن صـــندوق النقـــد الـــدولي"، في مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر.

6- عبد المجيد قدي، [1997]، "الأزمة الاقتصادية العالمية و واقـــع دول العالم الثالث"، في المجلـــة الجزائريـــة للعلـــوم القانونيـــة والاقتصـــادية والسياسية، الجزء 35، رقم 2، الجزائر.

7- فتح الله ولعلو [1996]، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية منتدى الفكر العربي، عمان.

8- محسن أحمد الخضيري [2001]، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيـــل العربية، القاهرة.

9-محمد مقدادي [2000]، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، دار فارس للنشر و التوزيع، بيروت.

10- محمد داواس [2001]، إفريقيا تواجه تحديات العولمـــة، فـــي مجلـــة التمويل و التنمية، المجلد 38 العدد 4.

11- محيي محمد مسعد [1999]، ظاهرة العولمة (الأوهام والحقائق)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية.